

Distr.: General
22 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون

البندان ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة جورجيا وأوكرانيا
وأذربيجان وجمهورية مولدوفا وآثارها على السلام والأمن
والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهتان إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى التقرير المشترك الصادر عن الشركة الأذربيجانية لخدمات الاتصالات الساتلية "Azercosmos OJSCo" ووزارة خارجية جمهورية أذربيجان المعنون "الأنشطة غير القانونية في أراضي أذربيجان الواقعة تحت الاحتلال الأرمني: دلائل من صور الأقمار الصناعية"^(١).

ويقدم التقرير دلائل دامغة تشهد على الأنشطة الجارية في الأراضي المحتلة بجمهورية أذربيجان، بما في ذلك زرع المستوطنين في المناطق التي أخليت من سكانها الأذربيجانيين؛ واستنزاف واستغلال الموارد الطبيعية والزراعية والمائية؛ وتغيير الهياكل الأساسية؛ وتدمير التراث التاريخي والثقافي وتدنيسهما. وتنقذ هذه الأنشطة تحت غطاء عملية السلام، على الرغم من أوجه الحظر الواضحة في القانون الدولي والتحذيرات والمطالبات والإدانات السابقة الصادرة عن المجتمع الدولي.

فقد أدان مجلس الأمن، في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، استخدام القوة ضد أذربيجان، وأكد من جديد على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة. وردا

(١) متاح على الرابط التالي: www.azercosmos.az/storage/brochures/February2019/dx2c0FfrOG1j1ml7pRH7.pdf.



على المطالبات الإقليمية الصادرة عن أرمينيا وأعمالها القسرية، أكد المجلس من جديد أن منطقة ناغورني - كاراباخ جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان وطالب بانسحاب قوات الاحتلال انسحاباً فورياً وكاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة. وقد اتخذت منظمات دولية أخرى موقفاً مماثلاً.

وأعاد المجتمع الدولي، في عدد من المناسبات، التأكيد على حق الأذربيجانيين المشردين داخلياً في العودة إلى ديارهم. وإن إعمال هذا الحق، إلى جانب الانسحاب الكامل للقوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة بأذربيجان، هو العنصر الأساسي والشرط الضروري لتسوية النزاع عن طريق التفاوض وفقاً للقانون الدولي.

وبناءً على طلب حكومة أذربيجان، أوفدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعثة لتقصي الحقائق وبعثة لتقييم الحقائق في الأراضي المحتلة بأذربيجان في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، على التوالي. ونتيجة للبعثتين، طلب الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك "عدم تشجيع أي مواصلة للاستيطان في الأراضي المحتلة في أذربيجان وحثوا الأطراف على تجنب إجراء أي تغيير في الهيكل الديموغرافي للمنطقة"^(٢) و "أي أنشطة ... من شأنها المساس بالتسوية النهائية أو تغيير طبيعة هذه المناطق"^(٣).

وقد انقضت تسع سنوات على آخر بعثة قادتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. غير أن التقرير المشترك والمصادر الأخرى^(٤) المذكورة أعلاه تشهد أن الأنشطة غير المشروعة في الأراضي المحتلة لم تستمر فحسب، بل تكثفت وتوسعت خلال هذه الفترة.

وتشكل هذه السياسة والممارسات التي تتبعها أرمينيا، والتي تهدف إلى استعمار وضم الأراضي المحتلة في أذربيجان، انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي، وتقوض حقوق وحريات مئات الآلاف من الأشخاص الذين سُردوا من ديارهم، وتشكل تهديداً وشيكاً على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

ومن الجلي أن محاولات تغيير التكوين الديموغرافي في الأراضي المحتلة بأذربيجان من خلال زيادة عدد الأرمن هناك بشكل غير طبيعي ومنع عودة الأذربيجانيين المشردين داخلياً إلى ديارهم وممتلكاتهم، إلى جانب استغلال الموارد الطبيعية والثروات الأخرى في تلك المناطق وتدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها، لا يمكن بأي حال من الأحوال التوفيق بينها وبين الأهداف المتمثلة في التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل مسؤولية كفالة امتثال أرمينيا الصارم لالتزاماتها الدولية، شريطة أن تقوم أرمينيا على وجه التحديد بوقف أنشطتها غير المشروعة في الأراضي المحتلة بأذربيجان التي تهدف إلى تغيير أحادي الجانب لطابعها الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأن تعكسها على الفور، بشكل كامل ودون قيد أو شرط.

(٢) انظر رسالة الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجموعة مينسك إلى الأراضي المحتلة بأذربيجان المحيطة بناغورني - كاراباخ (A/59/747-S/2005/187، المرفق الأول، ص ٥).

(٣) انظر الموجز التنفيذي لتقرير بعثة التقييم الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المتاح على الرابط التالي: <http://www.osce.org/mg/76209?download=true>؛ والبيان الصحفي الصادر عن وزارة خارجية جمهورية أذربيجان (A/65/801-S/2011/208، المرفق).

(٤) انظر تقرير وزارة خارجية جمهورية أذربيجان المعنون "الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى غير المشروعة في الأراضي المحتلة بأذربيجان" (A/70/1016-S/2016/711، المرفق).

وإن الاستخدام غير المشروع للقوة وعواقبه العسكرية المؤقتة وغير المستدامة لا يمثل حلاً، وسوف تضطر أرمينيا إلى وضع حد لاعتدائها والانسحاب من منطقة ناغورني - كاراباخ وجميع الأراضي المحتلة الأخرى من بلدي.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم